الأمانة العامة

كلمة

السفير الدكتور/ فائد مصطفى

الأمين العام المساعد

رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

في

مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة

الدورة 114

القاهرة

2025/12/11-7

السيدات والسادة/ رؤساء وفود الدول والمنظمات العربية

الأخوات والأخوة الحضور جميعا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

يطيب لي الترحيب بحضراتكم في أعمال الدورة 114 لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة وأن أنقل إليكم تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط وتمنياته لأعمال مؤتمركم كل النجاح والتوفيق.

السيدات والسادة،،

لاشك أن القضية الفلسطينية وعلى مدار العامين الماضيين تمر بواحدة من أخطر مراحلها فقد سعت دولة الاحتلال الإسرائيلي وما تزال لتهجير الشعب الفلسطيني وتنفيذ ما يسمى بـ"خطة الحسم" لإنهاء القضية الفلسطينية وتدمير أي فرصة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

حيث شنت حرب إبادة جماعية على قطاع غزة هدفت من خلالها لتدمير كافة مقومات الحياة بالقطاع وجعله منطقة غير قابلة للحياة للضغط على أبناء الشعب الفلسطيني بالقطاع من أجل تهجيرهم إلا أن الصمود الأسطوري لأبناء قطاع غزة أفشل كافة المخططات الإسرائيلية ، وقد جاء اتفاق وقف إطلاق النار، ثم مؤتمر شرم الشيخ وما تلاه من صدور قرار مجلس الأمن 2803 لتمثل بداية لمرحلة مهمة تقتضي عملا على كافة الأصعدة من أجل ترجمة عناصر القرار إلى واقع ينعكس على حياة الشعب الفلسطيني، ويؤدى إلى انسحاب إسرائيلي كامل، ويفتح المجال أمام إدخال المساعدات دون أي عوائق، والشروع في عملية إعادة الإعمار، وصولا إلى مسار يفضي إلى تجسيد حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

السيدات والسادة،،

لايزال الوضع في الضفة الغربية بالغ الخطورة في ظل مواصلة حكومة الاحتلال الإسرائيلي لمخططاتها لفرض الامر الواقع على الارض، وذلك مع استمرار عصابات المستوطنين المسلحة وبدعم مباشر من جيش الاحتلال في ممارسة الإرهاب والاعتداءات المتواصلة في إطار سياسة الاحتلال الرسمية الممنهجة في حرق واقتلاع وتدمير الممتلكات، وفرض العزل والاغلاقات، إلى جانب تنفيذ الاعدامات الميدانية

والتهويد وممارسة التمييز العنصري والتطهير العرقي والتهجير القسري، والتمدد الاستعماري. لتنفيذ المخططات بشأن ضم الضفة الغربية وتصفية القضية الفلسطينية.

وفي هذا الإطار فإننا ننظر بإيجابية إلى بيان مجموعة E4 والتي تضم كلا من (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة) الصادر في 2025/11/27 الذي يطالب الحكومة الإسرائيلية بوقف اعتداءات المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين فورا، وتحمل مسؤولياتها كقوة إحتلال ومحاسبة المسؤولين عن العنف وضمان الحماية للسكان المدنيين، والترحيب بالمعارضة الواضحة من جانب الرئيس ترامب لضم الأراضي، والتأكيد مجددا على رفض دول E4 لأي شكل من أشكال الضم – سواء كان جزئيا أو كاملا أو بحكم الأمر الواقع – والمعارضة لسياسات الاستيطان التي تنتهك القانون الدولي، والمطالبة بإفراج حكومة إسرائيل عن العوائد الضريبية الخاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وأن تمدد نظام المراسلات المصرفية بين المصارف الإسرائيلية والفلسطينية، وأن تسمح بزيادة تحويلات الشيكل. فهذه الخطوات ضرورية للمدنيين الفلسطينيين، ولتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من تقديم الخدمات العامة.

إن هذا البيان هو خطوة مهمة في مجال الإدانة الدولية المتصاعدة تجاه حكومة الاحتلال الإسرائيلي والتي نأمل أن تتحول لخطوات عملية للضغط على إسرائيل لإلزامها بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

كما لايفوتني الترحيب بالقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2025/12/3 والذي يدعو لانسحاب إسرائيل الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي الدرجة الأولى حقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارها 194 المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1948.

السيدات والسادة،،

تظل الأونروا هي عنوان الالتزام الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ولحين التوصل لحل عادل لقضيتهم على أساس قرارات الشرعية وفي مقدمتها القرار 194، وعلى مدار السنوات الماضية تعرضت الأونروا لحملات ممنهجة لإنهاء عملها وتصفيتها وقد بلغت تلك الحملة ذروتها بإصدار الكنيست الإسرائيلي قرار بحظر الأونروا في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي بدء تطبيقه منذ يناير الماضي والذي

يهدف لإنهاء وجود الاونروا ومدارسها ومقراتها بالقدس وكان آخر تشريعات الاستهداف ما أقره كنيست الاحتلال الإسرائيلي بالقراءة الأولى لمشروع قرار لقطع المياه والكهرباء عن منشآت الأونروا، هذا بالإضافة لما تواجهه الأونروا في قطاع غزة من استهداف متعمد لمقراتها وخدماتها لمنعها من قيامها بتفويضها الأممي والذي أسفر عن استشهاد 380 من موظفي الأونروا.

كما تعاني الأونروا من أزمة مالية جادة حيث بلغ العجز المالي مع نهاية هذا العام 200 مليون دولار وهو يؤثر بشكل غير مسبوق على تقديم الخدمات في كافة مناطق عمليات الأونروا الخمس، وهنا أود التأكيد على دعمنا للأونروا وجهودها لتوفير التمويل اللازم للاستمرار في القيام بمهامها، وندعو جميع دول العالم المحبة للسلام والعدل إلى تقديم ما تستطيع لدعم الاونروا وتمكينها من مواصلة دورها في هذه الظروف المصيرية كما إلى الانحياز للجوانب الإيجابية بشأن التقييم الاستراتيجي للأونروا ودورها الهام والحيوي وحياديتها وفاعليتها والحفاظ على بقائها واستمراريتها بكافة المهام الموكلة لها وفق تفويض تأسيسها، وكذلك نطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية من قبل الأمم المتحدة لمحاسبة المسؤولين عن قتل 380 من موظفي الأونروا وتقديمهم لأليات العدلة الدولية الناجزة.

وفي هذا الصدد فإننا نرحب بشدة بالقرارات الخمس التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم أول أمس الجمعة بخصوص دولة فلسطين بما فيها القرار الخاص بتجديد ولاية وكالة الأونروا لثلاث سنوات قادمة، شاكرين لكل دول العالم على هذا التأييد الكبير والتعاطف المتزايد للمجتمع الدولي وخاصة في موضوع اللاجئين الفلسطينيين، والذي يأتي في خضم استمرار العدوان الهمجي الذي يشن على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية.

السيدات والسادة،،

كما نرحب كذلك بالبيان الصادر عن السادة وزراء خارجية الدول العربية والإسلامية يوم أول أمس الجمعة والذي عبروا فيه عن قلقهم البالغ إزاء التصريحات الإسرائيلية بشأن فتح معبر رفح باتجاه واحد بما يهدف فعليا إلى تهجير الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

ونؤكد أن المحاولات الإسرائيلية لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه سواء عبر الضغوط العسكرية أو الإجراءات الأحادية غير القانونية أو عبر الاستمرار المتعمد في خلق وتكريس ظروف إنسانية طاردة، تُعد استمرار لسياسات الاحتلال الرامية إلى تقويض فرص السلام والوجود الفلسطيني على أرضه الوطنية، وستواجه بموقف عربي وإسلامي ودولي متماسك يرفض المساس بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

ختاماً: أمام اجتماعكم أيها السادة جدول أعمال حافل يواكب تطورات الوضع الفلسطيني، ومعالجتكم الحكيمة لبنوده ستسهم بالتأكيد في دعم فلسطين ونضالها العادل لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

شكرا جزيلا لكم وأجدد الترحيب بكم في مقر جامعة الدول العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،